الحسابات القومية والفساد: بعض المعالجات والآثار

د. أحمد الكواز

API/WPS 1102

عنوان المراسلة:

د . أحمد الكواز، المعهد العربي للتخطيط، ص.ب 5834 الصفاة 13059 الكويت،

تليفون: 24843130(965) ، فاكس: 24842935(965)، البريد الالكتروني : ahmed@api.org.kw

الحسابات القومية والفساد: بعض المعالجات والآثار

أحمد الكواز

ملخص

تتناول هذه الورقة موضوع الفساد الاقتصادي من حيث المفهوم ومحاولات ربطه بوحدة مؤسسية معينة، الحكومة والقطاع العام، وعرض بعض التحفظات على هذا التناول، والتأكيد على أن هذا الفساد هو ظاهرة مؤسسية تتعدى ربطها بمؤسسة واحدة، وترتبط أساسا بنظام القيم ومؤسسات فرض القانون. ثم تتطرق بعد ذلك إلى بعض المنهجيات المستخدمة لتقدير الفساد الاقتصادي. وتتضمن هذه المنهجيات، أولا، أسلوب تقدير المبالغة في قيم الواردات ،وتقليل قيم الصادرات، في إحصاءات التجارة الخارجية، وبالتطبيق على عدد من الدول ذات المعلومات المتوفرة. كما تتضمن، ثانياً، أسلوب المقارنة ما بين أجمالي التدفقات النقدية الأجنبية، لبلد معين، وأجمالي استخدام هذه التدفقات ، على أن يعزى الفارق إلى معاملات غير شرعية، وبالتطبيق أيضا على عدد من الدول ذات المعلومات المتوفرة. بالإضافة إلى، ثالثاً، أسلوب تقدير الفساد الضريبي، حيث كلما زادت قيمة المؤشر المحسوب لهذا الفساد عن الصفر كلما دلّ الأمر على وجود ظاهرة الفساد، مع الإشارة، أيضا، إلى عدد من التطبيقات على الدول ذات المعلومات المتوفرة. مع خلاصة لكيفية تأثير هذه الأساليب لتقدير الفساد الاقتصادي على الأداء الاقتصادي من خلال آليات عمل المحاسبة القومية.

National Accounts and Corruption: Some Observation and Effects

Abstract

This working paper aims at focusing upon the economic corruption concept, and the misunderstanding associated with limiting the concept with public sector and government. The paper underlies the fact that economic corruption is an institutional phenomenon rather than property-based concept. A number of methodologies are mentioned to asses the concept. First, the overvaluation and undervaluation of import and export values. Second, the financial gap between the foreign financial resources and uses. Third, the tax corruption. Upon data availability, the paper applies the three methodologies to Arab countries. Finally, the paper ends with the concluding remarks.

1. الفساد: مدخل تعريفي

بدأت ظاهرة الفساد تحظى باهتمام متزايد حديثاً وذلك لعدة أسباب لعلّ من أهمها، في المجال الاقتصادي، هو محاولة الحدّ من الهدر في الموارد المالية وتعزيز مبدأي الشفافية والمساءلة في البلدان ذات العجز والفائض المالي على حدٍّ سواء. وإذا ما علمنا بأن أغلب البلدان العربية، المشمولة بتقدير "الشفافية العالمية" لعام 2010 (19 بلد) تتمتع برقمٍ قياسي للفساد يقل عن (5) (تتراوح قيمة الرقم ما بين 0 – 10 حيث كلما ترتفع قيمة الرقم كلما تقل ظاهرة الفساد)، تصبح مهمة معالجة هذه الظاهرة أمراً ملحاً (تتمتع ثلاث بلدان عربية فقط برقم يفوق قيمة الـ (5) هي قطر، والإمارات، وعُمان) (Transparency International, 2010).

ولقد انطلق الاهتمام لدراسة وتحليل وتقدير الفساد وآثاره على الأداء الاقتصادي الكلي من خلال الاهتمام بموضوع البحث عن الريع (الاستفادة من المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة). وقد ساهم في هذا الاتجاه العديد من الاقتصاديين منهم (Krueger, 1974) و (Bhagwati, 1982)، وآخرون. وقد تركّز محل اهتمام هؤلاء الاقتصاديين على تأثير البحث عن الريع على الأداء الاقتصادي معبّراً عنه بالنمو. ولقد تطوّر الاهتمام لاحقاً لدراسة أسباب الفساد وتأثيراته على الأداء الاقتصادي. وقد تم تحديد العديد من هذه الأسباب، نذكر منها: الدعم الحكومي الذي قد يوفّر مصدراً للريع (Clements et. al, 1995)، أو الرقابة على الأسعار باعتبارها مصدراً آخراً للريع (World Bank, 1983)، أو تعدد أسعار الصرف، وما قد يرتبط بها من تخصيصات للموارد حسب رغبة مدراء البنوك العامة، وتحفيز المستوردين على دفع الرشاوي للحصول على أسعار الصرف الأكثر تشجيعاً (Levine and Renelt, 1992)، وانخفاض الأجور في القطاع العام مقارنة بأجور القطاع الخاص، وتوفير الحافز لمزيد من الفساد لتعويض الفجوة الأجرية (Kraay and Rijckeghem, 1995)، والطبيعة الريعية المرتبطة ببلدان الموارد الطبيعية الغنية ذات نظم المساءلة الرخوة (Sachs and Warner, 1997)، وغيرها من أسباب الفساد. ورغم أهمية هذه العوامل إلا أن محل اهتمام تأثيرات المساهمات المشار إليها أعلاه، وغيرها الكثير، قد تركّز أساساً على علاقة الفساد، بأسبابها المختلفة، على النمو الاقتصادي. في حين لم يتم الاهتمام الكافي بآليات تأثير الفساد على متغيرات الحسابات القومية. وذلك سواء على قيم الناتج المحلي الإجمالي، أو مكوناته. وهو الأمر الذي يستدعي الاهتمام.

1.1 هل الفساد ظاهرة عامة أم مؤسسية؟

عادةً ما يرتبط استخدام مفهوم الفساد بالموظفين في الحكومة والقطاع العام فقط. فقد أشار تقرير الفساد لعام 2010 (Transparency International, 2010) إلى أن المعنى بالفساد هو الرشاوي المنتشرة في القطاع العام، وما بين السياسيين في 178 بلد (Transparency International, 2010). كما يشير (Aidt, 2003) إلى ربط الفساد بسلطة الموظف العام لتحقيق أغراض أو منافع خاصة وبالشكل الذي يتناقض مع قواعد اللعبة. ويشير (Shleifer and Vishny, 1993) إلى أن الفساد يعني حالة بيع موظفي الحكومة لممتلكات حكومية لتحقيق منافع خاصة. وكذلك يعتقد (Kaufmaan, 1997) أن الفساد هو عبارة عن إساءة استخدام المكتب العام لمنافع خاصة.

إلا أن هذا التحيّز ضد القطاع والموظف العام عند تعريف الفساد هو أمر غير مقبول لعدة أسباب منها (Hodgson and Jiang, 2007): أن ظاهرة الفساد لا ترتبط بنمط الملكية فقط حتى وإن سادت هذه الظاهرة ما بين الموظفين العموميين في حالة غياب أو ضعف الإطار المؤسسي المحارب للفساد. ويكفي أن نذكر "انرون"[1] في هذا المجال كمثال للفساد في القطاع الخاص، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الفساد في مجال الرياضة ورشوة بعض اللاعبين والمحكّمين. وبفعل انتشار ظاهرة الفساد في عالم الأعمال الخاص أصدرت "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"[2] عام 1997 قانوناً يجرّم فيه رشوة رجال أعمال دول المنظمة لآخرين من خارج دول المنظمة، وتعامل هذه الجريمة شأنها شأن الجريمة المناظرة في داخل بلد رجل الأعمال في دول المنظمة. كما قام الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بتوقيع قانون يخص الفساد بالشركات المساهمة[3] عام 2002، وهو الأمر الذي يبرّهن على أن ظاهرة الفساد ليست ظاهرة مرتبطة بالقطاع العام فقط. ثانياً، أن العلاقة ما بين القطاعات الخاصة، والعامة، وما يرتبط بها من فساد، ليس من السهولة إعازها إلى القطاع العام أو الخاص في حالة المشروعات المشتركة كأن تمتلك الدولة (51%) من الأسهم في مشروع، و(49%) للقطاع الخاص. فهل يمكن القول، في حالة سيادة حالة الفساد المالي والإداري، القول بأن هناك فساد بنسبة (51%)؟. ثالثاً، يمكن أن تكون بعض المؤسسات، في بلد معين، ذات ملكية عامة، كما هو الحال في أغلب خدمات البريد، والسكك الحديد، والجامعات. في حين تكون نفس هذه المؤسسات ذات ملكية خاصة في بلدان أخرى. وعليه فإن حادثة الرشوة لموظف في جامعة فرنسية مثلاً (على اعتبار سيادة الملكية العامة) يعكس ظاهرة فساد في فرنسا، إلا أنه ليس كذلك إذا حدث في بلد آخر حيث ملكية الجامعات خاصة. والأخطر هو اعتبار فرنسا تتمتع بظواهر فساد أكثر انتشاراً مقارنة ببقية البلدان بسبب ارتفاع مساهمة القطاع العام في هذا البلد. رابعاً، يرتبط الفساد أساساً بضعف القيم الأخلاقية وأن هذه القيم لا ترتبط بنمط الملكية بل بمناهج التربية وبمصادر القيم الأخرى. وأن الانحدار الأخلاقي والقيمي لا يعرف الحدود ما بين الخاص والعام.

إن الخطورة في قصر الفساد على النشاط العام والحكومة هو استخدام هذا الاعتقاد للدعوة، لاحقاً، بتحجيم الحكومة[4]، وذلك للحدّ أو القضاء على الفساد، كما أشار أحد الفائزين بجائزة نوبل G. Becker: في حال تصفية الدولة فسوف نصفّي الفساد[5] (مُشار إليه في Begovic, 2005) . إن الوجه الأخر لقراءة هذه القناعة، هو أن الخصخصة هي الحل للتخلص من الفساد . كما يشير (Hopkin, 2002)، في مسحه للعلاقة ما بين الدولة، والسوق، والفساد، إلى أن هناك اتجاهين للإصلاح في مجال القضاء على الفساد: الأول إصلاح الإدارة الحكومية لتقليل الحافز للفساد، والثاني تقليل دور الدولة في الحياة الاقتصادية لصالح السوق. وكلا الاتجاهين يهمل دور الفساد في القطاع الخاص.

ومن جانب آخر، بالإضافة إلى وجهة نظر المؤيدين لتعزيز آليات السوق كحل لظاهرة الفساد، يبرز دور المدرسة المؤسسية والتي تحاول أن تقترح آلية للعلاقة ما بين الدولة والقانون من ناحية ومحاربة الفساد من ناحية أخرى. وترى هذه المدرسة أن الملكية الفردية يجب أن لا ينظر إليها على أنها حيازة شخصية فحسب، بل أن هذه الملكية يرافقها اعتبارات اجتماعية وقوة قانون لازمة لاحترام هذه الملكية. ونفس الشيء ينطبق على مفهوم السوق، الذي لا يعبّر عن تفاعلات ما بين الأفراد فحسب بل هو عبارة عن علاقة ما بين مؤسسات اجتماعية من ضمنها الدولة المؤسسية. والمهم في النظرة المؤسسية هو أن القواعد القانونية، والهياكل التي تفرض القانون لا يمكن أن تظهر وتتطور من خلال التفاعلات ما بين الأفراد، بل يستلزم الأمر طرف ثالث ليفرض قواعد اللعبة وهو الدولة، أو أي مؤسسة قوية أخرى. معنى ذلك أن العلاقات المؤسسية والقانونية المهمة، بما فيها العلاقة مع حقوق الملكية والأسواق، تنشأ كنتيجة من توليفة الآليات التلقائية والقانونية. إن وجود مؤسسة معينة، ولتكن السوق أو الدولة أو القطاع الخاص، يجب أن ينظر لها من خلال العلاقة المتبادلة مع بقية المؤسسات، حيث لا يمكن أن تعمل مؤسسة من دون الدعم المقدم من بقية المؤسسات (Chang, 2002). إن هذه النظرة المؤسسية الخاصة بضرورة دور الدولة، كلاعب مؤسسي، والدور المتداخل للمؤسسات العامة والخاصة في اقتصاد السوق، تعمل بالضد لتعريف الفساد على أنه ظاهرة مرتبطة بالملكية العامة والموظف العام. وعليه، فإن الفساد هو ظاهرة مؤسسية تؤثر على المجالات العامة بقدر ما تؤثر على المجالات الخاصة.

ونظراً لضعف أو فقدان الاهتمام بالعلاقة ما بين ظاهرة الفساد وانعكاساتها على الحسابات القومية، تحاول هذه الورقة أن تتلمس تأثير الفساد على هذه الحسابات، وما يرتبط بها من تقديرات لأهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي. ويستمد الاهتمام بهذه الحسابات، وسلامة تقديراتها بعد استبعاد تأثير صفقات الفساد، من كونها، أولاً، مقدّرة بقيم أقل من قيمتها الحقيقية إذا كان البلد مستخدماً لتدفقات مالية فاسدة (من خلال بعض بنود ميزان المدفوعات) يترتب عليها

تضخيم قيم الواردات وتقليل قيم الصادرات. وثانياً، إذا كان مستخدماً لتدفقات مالية خارجية أقل مما تسمح به الموارد المالية المتاحة. كما يمكن تلمّس آثار الفساد، ثالثاً، من خلال تأثير الفساد على التوازن الداخلي، باعتباره مسؤولاً عن غلق أحد مصادر تمويل التنمية (تشير "أولاً"، و"ثانياً" أعلاه لتأثير الفساد على التوازن الخارجية، باعتباره مصدراً ثانياً من مصادر غلق فجوة تمويل التنمية)، والمتجسّد في تأثير الفساد على الحصيلة الضريبية، المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق الاستثماري والجاري في البلدان غير النفطية. كما أن نواحي الفساد المرتبطة بالحسابات القومية قد تمتد لتشمل متغيرات أخرى. إلا أن شمولها بالتقييم يعتمد على مدى توفّر الآلية المناسبة للتقدير، وتوفر البيانات الملائمة.

2. بعض مناهج تقدير التدفقات المالية غير الشرعية

يتم الاعتماد هنا على المنهجية الواردة في تقارير التدفقات المالية غير الشرعية (GFI, 2011) وذلك فيما يخص تقدير التدفقات المالية الداخلة والخارجية إلى ومن الاقتصاد محل التحليل اعتماداً على الحسابات الجارية (الصادرات والواردات) المالية والرأسمالية (الموارد المالية المتاحة، والمستخدمة) الواردة في ميزان المدفوعات.

1.2 منهجية المبالغة في قيم الواردات وتقليل قيم الصادرات

وينبع مبرّر الفساد هنا من إمكانية المقيمين (يشير مفهوم المقيم بالمعنى الوارد في الحسابات إلى من يقطن في الإقليم الاقتصادي التابع لبلد معين، وله مصلحة اقتصادية مع هذا البلد UN, et. al 2008) في بلد معيّن من المغالاة بقيم الواردات، وتقليل قيم الصادرات. ولغرض تقصّي إمكانيات الفساد في تحديد هذه القيم يتم مقارنة قيم صادرات البلد النامي لبقية أنحاء العالم مسعّرة بقيمة فوب[6] بالدولار الأمريكي، مع قيم واردات بقية أنحاء العالم من البلد المعني بالدولار الأمريكي أيضاً، بعد أخذ تكاليف الشحن والتأمين بنظر الاعتبار. ونفس الشيء يتم التحقق من إمكانية وجود الفساد في تحديد قيم صادرات البلد المعني من خلال مقارنة قيم واردات البلد المعني من بقية أنحاء العالم، صافية من تكاليف الشحن والتأمين، مع صادرات العالم لهذا البلد . وتتحدد قيمة التلاعب بقيم فواتير الصادرات والواردات (K) وفقاً للصياغة التالية (GFI, 2010):

$$K = \left[X_i - M_j/\beta\right] + \left[M_i/\beta - X_j\right]$$

وتشير هذه المعادلة إلى التلاعب بقيمة الفواتير (K) الناشئة عن التلاعب بقيم الصادرات (X)، والواردات (M). حيث تتم مقارنة الصادرات بقيم فوب من البلد i (X_i) مع الواردات المسجّلة في البلد j (M_j). وذلك بعد أخذ

التعديلات الخاصة بتكلفة التأمين والشحن. حيث تقوم المعلّمة (β) بمهمة تعديل قيمة سيف[7] إلى قيمة فوب، والتي تقدّر بـ (10%). أما من جانب الواردات (M_i) فتحول إلى قيمة فوب ثم تقارن بما قام البلد (j) بتسجيله كقيمة صادرات للبلد i (X_j).

وتتحقق التدفقات الخارجية غير الشرعية[8] في البلد (i) حالة تقييم صادرات البلد (i) بأقل من قيمتها مقارنة بالقيم التي سجّلها البلد الشريك (j) كواردات. أو/ و في حالة تقييم واردات البلد (i) بأعلى من قيمتها بالمقارنة مع القيم التي سجّلها البلد الشريك (j) المصدّر للبلد (i)، وذلك بعد أخذ التعديلات الخاصة بالتأمين والشحن بنظر الاعتبار.

2.2 منهجية النموذج المتّبقي للبنك الدولي[9]

ويتم هنا مقارنة قيم التدفقات الرأسمالية الداخلة (الموارد)، مع قيم التدفقات الرأسمالية الخارجة (الاستخدام). وتتضمن الموارد: التغير في المديونية الخارجية للقطاع العام، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الاستخدام فيتضمن: عجز الحساب الجاري الذي يُموّل من تدفقات حساب رأس المال والإضافة على احتياطيات البنك المركزي. وتشير زيادة الموارد عن الاستخدامات إلى فقدان لرأس مال غير مسجّل، والذي يشير بدوره إلى تدفقات رأسمالية خارجة عن شرعية (K):

الاستخدامات **الموارد**

K = [Δ الدين الخارجي + صافي الاستثمار الأجنبي المباشر] – [رصيد الحساب الجاري + تغير الاحتياطي لدى البنك المركزي]

3.2 منهجية النموذج الضيّق للأموال الساخنة[10]

وتركّز هذه المنهجية على قيم الخطأ والسهو في الحسابات الخارجية للبلدان المعنية (والتي تعكس القيم غير المسجّلة وأخطاء السهو). وينظر لقيم، وفقاً لهذا الأسلوب، الخطأ والسهو الكبيرة، وذات القيمة الصافية السالبة، على أنها مؤشر للتدفقات المالية الخارجية غير الشرعية. إن الصياغة الموسّعة لهذا الأسلوب فهي التي تأخذ، بالإضافة إلى القيم المشار إليها للخطأ والسهو، التدفقات الرأسمالية الخاصة قصيرة الأجل[11] والتي يغلب أن لا توثّق قيمها لدى صندوق النقد الدولي. وقد قام المصدر المشار إليه أعلاه بتقدير هذه التدفقات ما بين 92.4 بليون دولار عام 2002، و207.607 بليون دولار عام 2006. وأن نسبة هذه التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، من البلدان النامية تقع ما بين (3 – 10%)، وتصل في أقصاها، وفي حالات قليلة، إلى حدود (10 – 12%). وما عدا هذه النسب للتدفقات فإن النسب المتبقية التي تزيد عن ذلك تصنّف على أنها غير شرعية.

ويؤخذ على المنهجية الخاصة باستخدام صافي الخطأ والسهو، والواردة في أسلوب "نموذج الأموال الساخنة" هو أن هذا البند لا يسجّل فقط التدفقات الرأسمالية غير الشرعية (غير المسجّلة) بل السهو والخطأ، أيضاً. وفي ظل فقر أغلبية البلدان النامية، والأقل نمواً بشكل خاص، في مجال التدريب الملائم لإعداد موازين المدفوعات، فإنه من المتوقع أن ترتفع أهمية الخطأ والسهو على حساب قيم التدفقات الرأسمالية غير الشرعية. أما المآخذ الآخر على هذه المنهجية فهو أن هناك عدد من البلدان النامية تفتقد التقديرات الخارجية لهذا البند، الخطأ والسهو، في موازين مدفوعاتها. وهو الأمر الذي يحدّ من إمكانية تقدير التدفقات الرأسمالية غير الشرعية وفقاً لهذا الأسلوب (Kar and Cartwright-Smith, 2008). لذا فإن الاعتماد سيكون بالأساس على الأسلوبين الآخرين: الموارد- الاستخدامات، وتقليل قيم الصادرات وتضخيم قيم الواردات.

4.2 منهجية الفساد الضريبي

تعتمد المنهجية المتبعة هنا لتقدير الفساد الضريبي على تلك المقترحة من قبل الاقتصادي الجورجي، ووزير الاقتصاد السابق (Papava, 1999). والتي تعتمد بدورها على مقارنة قياس العوائد الضريبية (الفعلية) في ظل الفساد، مع تلك (المحتملة) في ظل انتفاء الفساد. ويعكس الناتج المحلي الإجمالي المحتمل حساب الناتج بعد استبعاد الواردات لكون أن جميع الضرائب المفروضة على التجارة الخارجية مرتبطة بالواردات. بالإضافة إلى أخذ سعر الصرف بنظر الاعتبار بهدف تحويل قيمة الواردات من العملة الأجنبية إلى المحلية، ومدى تأثير ذلك على حساب العوائد الضريبية. وبناءً على ذلك يقترح (Papava, 1999) الصياغة التالية لتقدير الفساد الضريبي:

الصياغة المقترحة لتقدير الفساد الضريبي على المستوى القومي (تشير "I" لقيمة الفساد، و "C" للفساد، و"N" للمستوى القومي):

$$I_C^N = 1 - \frac{T_1^F}{T^P}$$

إجمالي العوائد الضريبية المجمّعة في السنة (1) $T_1^F = T_1^T + T_1^M$

إجمالي العوائد الضريبية المحتملة المجمّعة في السنة (1) بسبب التنمية الاقتصادية $T^P = T^{PT} + T^{PC}$

$T^{PT} = t_0 Y_1'$ $t_0 = T_0^T / Y_0'$ $T^{PC} = m_0 r_0 M_1$

إجمالي العوائد الضريبة المحصلة للسنة (0) = T_0^T

الناتج المحلي الإجمالي المعدل للسنة (0) بعد طرح M = Y_0'

نسبة الرسوم الجمركية إلى الواردات في السنة (0) = m_0

متوسط سعر الصرف في السنة (0) = r_0

إجمالي الواردات بالسنة (1) = M_1

وبالاعتماد على البيانات المتاحة لبعض البلدان العربية، حاولت الورقة تطبيق هذه الصياغة، ويوضح الملحق جدول (6) نتائج التطبيق ما بين عامي 2007 و 2008. علماً بأنه يتم إذا كانت قيمة $I_C^N > 0$ فمعنى ذلك أن هناك زيادة إجمالية بدرجة الفساد الضريبي، في حين إذا كانت قيمة $I_C^N < 0$ فمعنى ذلك أن هناك انخفاض إجمالي في درجة الفساد الضريبي. علماً بأن الحسابات القومية تتأثر بالحصيلة الضريبية من خلال بند "ضريبة الدخل D51"، وكضريبة على "معاملات التجارة الخارجيةD21 و D29". وتظهر هذه البنود في حسابات "تخصيص الدخل الأولي" المشار إليهم في شكل (1). ولابد من التأكيد هنا بأن نتائج هذه الصياغة هي ذات طبيعة (أولية)، (استرشادية)، وأن المصدر الأدّق لتعقب الفساد الضريبي "في حالة وجوده"، هو تقارير مصلحة الضرائب التي من المفترض أن تعكس حجم الاستثناءات (غير المبررة بالقوانين الضريبية)، والتهرب الضريبي، والتلاعب في الإقرارات الضريبية، وانعكاساتها على الحصيلة الضريبية بأنواعها المختلفة.

3. الحسابات القومية وبعض التعديلات المرتبطة بالفساد

وفقاً لآخر نظام للحسابات القومية لعام 2008 تبدأ الحسابات القومية بحساب "الميزانية العمومية أول المدة" وتنتهي بـ "الميزانية العمومية آخر المدة". وما بين الأرصدة[12] الواردة في الميزانيتين، هناك التغيرات الحاصلة ما بين أول المدة وآخر المدة والمتجسّدة في قيم "التدفقات"[13] الواردة في الحسابات التي تبدأ بحساب "الإنتاج"، وتنتهي بالحساب "المالي". بالإضافة إلى حساب بدون رصيد يوضّح تدفقات عرض السلع والخدمات، مع تدفقات الطلب على السلع والخدمات، وهو حساب "السلع والخدمات" أو الحساب الصفري. وعادة ما تبدأ سنة المحاسبة القومية بأرصدة موروثة من نهاية العام الماضي ومحوّلة للميزانية العمومية للسنة الحالية. وبعد بداية الإنتاج تبدأ كل أو نصف مكونات الأرصدة

الواردة في الميزانية العمومية أو الفترة بالتغيّر. وتعتبر جهود الإنتاج الواردة في حساب "الإنتاج" نقطة البداية وراء هذا التغير الذي ينتقل ليؤثر على التغيرات في توزيع واستخدام الدخل (من خلال حسابات تخصيص الدخل الأولي، واستخدام الدخل القابل للإنفاق)، ولينتقل هذا التغير في مرحلة ثالثة، لتغيير حسابات التراكم (من خلال تغيّر الادخار الوارد في آخر حساب من حسابات توزيع واستخدام الدخل) والتي تشمل حسابات رأس المال، والحساب المالي. ولينتقل التغير، في مرحلة رابعة، إلى وضع الميزانية العمومية آخر المدة من خلال كيفية التصرف بصافي الإقراض/ الاقتراض الوارد في آخر حساب من حسابات التراكم. آخذين بنظر الاعتبار علاقة كل البنود المحاسبية ذات العلاقة بحساب العالم الخارجي سواء على شكل سلع أو خدمات أو رأس مال أو تمويل. وتوضح الأشكال أدناه (والمستمدة من نظام الحسابات القومية لعام 2008) تسلسل الحسابات القومية بالترتيب المشار إليه أعلاه. حيث يوضّح الشكل (1) خلاصة بالحسابات القومية، وأرصدتها المختلفة، وأهم المتغيرات الاقتصادية الإجمالية التي يوفرها نظام الحسابات القومية.

شكل (1) ملخص بأهم الحسابات والبنود التوازنية وعدد من الإجماليات الاقتصادية الكلية

الحسابات	البنود التوازنية	الإجماليات
الحسابات الجارية		
حساب الإنتاج	القيمة المضافة	الناتج المحلي
حساب الإنتاج		
حسابات توزيع واستخدام الدخل		
حسابات توزيع الدخل الأولي		
حساب توليد الدخل	فائض التشغيل/ الدخل المختلط	
حساب تخصيص الدخل الأولي	رصيد الدخل الأولي	الدخل القومي
حساب دخل التنظيم	دخل التنظيم	
حساب تخصيص الدخول الأولية الأخرى	رصيد الدخل الأولي	
حسابات توزيع الدخل الثانوي	الدخل القابل للإنفاق	الدخل القومي القابل الإنفاق
حساب إعادة توزيع الدخل العيني	الدخل القابل للإنفاق المعدل	
حساب استخدام الدخل		
حساب استخدام الدخل القابل للإنفاق	الادخار	
حساب استخدام الدخل القابل للإنفاق المعدّل	الادخار	الادخار القومي
حسابات التراكم		
حساب رأس المال	صافي الاقتراض(+)/صافي الإقراض (–)	
الحساب المالي	صافي الاقتراض(+)/صافي الإقراض (–)	
التغيرات الأخرى في الأصول		
حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول		
حساب إعادة التقييم		
الميزانيات العمومية		
الميزانية العمومية أول المدة	صافي الثروة	الثروة القومية
التغيرات في الأصول والخصوم	التغير في صافي الثروة	
الميزانية العمومية آخر المدة	صافي الثروة	الثروة القومية
المساهمات في تغيرات صافي الثروة		
حساب رأس المال	التغير في الثروة بسبب الادخار والتحويلات الرأسمالية	
التغيرات الأخرى في حجم الأصول	التغير في الثروة بسبب التغير في حجم الأصول	
حساب إعادة التقييم	التغير في الثروة بسبب مكاسب الحيازة وإعادة التقييم	

المصدر: UN, et. al, 2008 .

إن ما يهمنا من العرض أعلاه الهيكل العام للحسابات القومية هو الكيفية التي تؤثر بها منهجية الفساد المشار إليها في (1.2) و (2.2) على تقديرات المتغيرات المحاسبية القومية ذات العلاقة. وكما هو موضح في هذين القسمين فإن تقديرات (GFI, 2011) تتضمن تقديرات الفساد المالي الخاصة بـ (أ) الفارق ما بين إجمالي الموارد، والاستخدامات المالية، و (ب) التلاعب في تسعير فواتير الواردات (بأعلى من قيمتها)، والصادرات (بأقل من قيمتها). أما تقديرات الفساد الضريبي (الواردة منهجيتها في 2.4) فتضمن تقدير التقديرات المرتبطة بالعائد الضريبي في ظل الوضع الفعلي والمحتمل والفارق بينهما الذي يعزى لأسباب الفساد. وتوضح الجداول (1) و(2) تقديرات تدفقات الفساد المرتبطة بالتدفقات المالية المقدرة وفقاً للمنهجية الواردة في (1.2) و (2.2)، تباعاً. في حين يوضح الملحق جدول (3) آثار المنهجية (1.2)، أي المبالغة بقيمة الواردات وتقليل قيمة الصادرات، على الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2000-2008، وحسب توفر البيانات. أما الملحق جدول (4)، أي فجوة التدفقات المالية الخارجية، على الأهمية النسبية للفجوة مقارنة بخدمة الدين، ومساعدات التنمية الرسمية ولنفس الفترة. في حين يوضح الملحق جدول (5) تأثير المنهجية (1.2) من حيث الأهمية النسبية للمبالغة بقيمة الواردات أو تقليل قيمة الصادرات مقارنة بخدمة الدين، ومساعدات التنمية الرسمية.

وكما يلاحظ من الملحق جدول (3)، الخاص بآثار المبالغة بقيم الواردات وتقليل قيم الصادرات، أن هذه الآثار تتفاوت ما بين البلدان العربية ذات المعلومات المتوافرة- وذلك من خلال الزيادة المتوقعة في قيم الناتج المحلي الإجمالي في حالة سلامة التقييم بدون المبالغة والتقليل. حيث تصل نسبة التأثير إلى حوالي (8.8%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، كأقصى تأثير (حالة موريتانيا عام 2008)، إلى أدنى تأثير، 0.01% (حالة مصر عام 2000). ويوضح الملحق جدول (5) أهمية مبالغ الفساد المالي، بسبب فجوة أسعار الواردات والصادرات، على أساس ما تمثله من أهمية بنسبة في خدمة الدين، ومساعدات التنمية الرسمية المستلمة (صافي السحب) تصدر من البلدان العربية. ويلاحظ هنا بأن هذه الفجوة تفوق خدمة الدين، على أساس سنوي، في حالة جيبوتي لكافة السنوات، وموريتانيا ماعدا عامي 2000 و 2001، ولبنان عام 2000، واليمن عام 2005 ومصر للأعوام 2004-2007، أما بالنسبة لبقية البلدان والسنوات فيلاحظ أنها، أي الفجوة، تغطي ما بين النصف والثلثين من خدمة الدين، في أغلب البلدان والسنين. أما فيما يخص أثر فجوة أسعار الواردات والصادرات على الحاجة للمساعدات الإنمائية الرسمية فيلاحظ أن هذه الفجوة تغطي بأكثر من مرة في حالة مصر للسنوات 2001-2008 ومرة تقريباً في عام 2000. في حين تغطيها بأكثر من سبع مرات في حالة لبنان عام 2000، وأكبر من مرة في حالة عُمان عام 2006، وخمس مرات في حالة اليمن عام 2005.

وعند الحديث عن آثار الفساد المالي، معبراً عنها بالفجوة ما بين قيم الموارد، والاستخدامات من التدفقات المالية الخارجية، الملحق جدول (4)، فيلاحظ أن هذه الفجوة تغطي خدمة الدين، في حالة جيبوتي ما بين أكثر من مرة وتسع

مرات خلال الفترة 2001-2007. وما بين مرة ونصف وثلاث مرات ونصف، في حالة مصر خلال الفترة 2003-2008. وأكثر من مرة في حالات لبنان عامي 2000 و 2001، و43 مرة في حالة عُمان عام 2002 (وذلك لصغر مساعدات التنمية الرسمية المقدمة لعُمان والبالغة حوالي 40 مليون دولار مقارنة بقيمة الفجوة المقدرة بحوالي 1741 مليون دولار)، وأكثر من مرة ونصف في حالة السودان عام 2003 و 2004، و (110) مرة في حالة سوريا عام 2003 (لنفس السبب المشار إليه في حالة عُمان حيث تتواضع قيمة المساعدات الإنمائية المقدمة لسوريا لتصل إلى 118 مليون دولار عام 2003 مقارنة بـ 13027 مليون دولار قيمة الفجوة).

وتمّثل مثل هذه الموارد المالية موارداً مضاعفة[14] كان بالإمكان أن (أ) تعظّم قيمة الناتج المحلي الإجمالي، و(ب) تغطي أكثر، أو كل، أو جزء من عبء خدمة الدين، و(ج) تستغني عن كل أو جزء من المساعدات الإنمائية. ومن ناحية أخرى كان بالإمكان الاستغناء عن ضغط بعض بنود الاتفاق، الواردة بالموازنة العامة للدولة، لاسيما الإعانات، والتحويلات، المبرّرة تنموياً، أو ضغط الأمور. وما يترتب على ذلك من خفض للطلب الكلي (أنظر Ghosh, 2010 حول أهمية النمو المسيّر بالأجور).

أما فيما يخص تأثيرات الفساد المالي على شكل الفساد الضريبي والمشار إليها في القسم (2.4) ونتائجها الواردة في الملحق جدول (6) فيلاحظ أن هناك ثلاث بلدان عربية فقط، بقدر تعلّق الأمر ببيانات عامي 2007 و 2008، ذات قيم لمؤشر الفساد الضريبي تقل عن الصفر، في حين تفوق قيم المؤشر بالنسبة لبقية البلدان قيمة الصفر. وهو الأمر الذي يشير إلى زيادة ظاهرة الفساد الضريبي. ومن ثم الحاجة إلى إدارة ضريبية فعّالة. خاصة وأن هذه الحصيلة تؤثر، كما أشرنا في القسم (2.4)، على الحسابات القومية، من خلال ما يقابل البنود الضريبية الواردة في الحسابات القومية (D51) و (D21) و (D29) ما يقابلها في الموازنة العامة للدولة على شكل ضرائب دخل أفراد وشركات، وضرائب على الإنتاج والمستوردات.

4. الخلاصة

تركّز الاهتمام بظاهرة الفساد وآثارها الاقتصادية على معدل الاستثمار، والنمو الاقتصادي أساساً. بالإضافة إلى الاهتمام غير المتوازن بالفساد المرتبط بالحكومة والقطاع العام. وما رافق ذلك إهمال واضح للاهتمام بالجوانب الأخرى للفساد، عدا الاستثمار ومعدل النمو، وبالمؤسسات العامة عدا الخاصة. ورغم أهمية التنبيه لهذه الأوجه من القصور، إلا أن الورقة اهتمت بالمرجع الأساسي لقواعد بيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية والقطاعية، وهو الحسابات

القومية. وقد تم الاهتمام بهذه الحسابات من حيث المكونات الإجمالية للحسابات، وتحديد أهم الآليات التي يمكن أن يؤثر بها الفساد على بعض قيم الحسابات القومية (المتغيرات الاقتصادية الكلية). وذلك بالاعتماد على عدة مناهج وآليات. علماً بأن نظام الحسابات القومية لعامي 1993 و 2008 قد اهتم بالتدفقات غير الشرعية من خلال نظرته لتعريف "حدود الإنتاج"[15] حيث أضاف لها كافة الأنشطة غير الشرعية مثل التهريب والتعامل بالمخدرات، والاقتصاد الخفي. وهو الأمر الذي لم يتم شموله في تعريف حدود الإنتاج وفقاً لنظام 1968. إلا أن المشكلة لازالت قائمة في البلدان النامية وذلك لتخوف ممارسي الأنشطة المختلفة من الإشارة إلى أنشطتهم غير الشرعية في استمارات المسوحات ذات العلاقة بالإنتاج، خوفاً من المساءلة القانونية، عكس الأمر في البلدان المتقدمة حيث السرّية وعدم إمكانية استخدام بيانات المسوحات لأغراض جنائية. كما أن هناك أنشطة غير شرعية خارج حدود الإنتاج مثل تلك المرتبطة بالتلاعب بقيم الواردات (صعوداً)، والصادرات (نزولاً)، والفارق أو الفجوة ما بين الموارد المالية الخارجية المعروضة على الاقتصاد محل التحليل، والمستخدمة. بالإضافة إلى الفساد المرتبط بالعوائد الضريبية.

وقد أوضحت الورقة أن هناك وفراً محتملاً خاصة في مجال فجوة تقييم صفقات الواردات، والصادرات، وفجوة التدفقات المالية الخارجية. وتتفاوت هذه الفجوة من بلد عربي لآخر، حسب توفر البيانات للفترة 2000-2008. كما أن ظاهرة الفساد الضريبي، هي الأخرى، تتفاوت في بلد عربي لآخر، ما عدا ثلاث بلدان عربية حيث لا تتصف بهذا الفساد. وإذا ما كان هناك من استنتاجات، في هذا المجال، فلابد أن تنصّب أساساً في مجال إعادة النظر ببيانات الواردات، والصادرات المستخدمة في إحصاءات الحسابات القومية الرسمية، وذلك من خلال إعادة تقييمها بالشكل الذي يأخذ بنظر الاعتبار تعديلات المراكز الإحصائية المعنية في تقدير التدفقات غير الشرعية، والمشار إليها في الورقة. لما لذلك من أثر على عدد من الحسابات الاقتصادية الكلية، وتأثير ذلك على قيم الناتج المحلي الإجمالي، والدخل المتاح للإنفاق. بالإضافة إلى جانب العوائد بالموازنة العامة للدولة وإسقاطاته في مجال المحاسبة القومية.

5. ملاحظات ختامية

لا يعتبر الفساد الاقتصادي مرتبط بنمط الملكية، بقدر ما يعتبر ظاهرة مؤسسية تتعدى أنماط الملكية لتشمل كافة المؤسسات. وأن المحدد الرئيسي لهذه الظاهرة هو نظام القيم السائد، ودور القانون، بشكل أساسي. وفي ظل سيادة ندرة الموارد المالية، معبرا عنها في العجز المالي، من خلال الموازنة العامة للدولة، والعجز الخارجي، معبرا عنه من خلال ميزان المدفوعات، فمن المهم أعادة تعبئة الموارد المالية المحلية من خلال الحدّ من الفساد الاقتصادي، بدلا من اللجوء إلى مصادر تمويل تعتمد على الاقتراض الخارجي، والداخلي. أو على الأقل التخفيف من الاعتماد على هذين المصدرين من التمويل. لذا فأن هناك حاجة لإعادة تقييم عدد من المتغيرات الاقتصادية وكيفية تأثرها بالفساد الاقتصادي، وضمن

نظام الحسابات القومية. سواء تلك المتغيرات المرتبطة بأنشطة المقيمين، وما يرتبط بها من حسابات، أو الأنشطة غير المقيمة، وما يرتبط بها من حسابات. وذلك بهدف أعادة تقييم هذه المتغيرات وتأثيراتها على الأداء الاقتصادي الكلي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي الإجمالي. وقد أوضحت نتائج تطبيق المناهج، المشار إليها في الورقة، بأن هناك وفرا ماليا بسبب تحديد مواطن الفساد الاقتصادي، وبالشكل الذي يؤثر إيجاباً على الأداء الاقتصادي الكلي.

الهوامش

(1) Enron .

(2) OECD .

(3) Corporate Corruption Bill .

(4) Downsizing of the Government .

(5) If we abolish the state, we abolish corruption .

(6) F.O.B (Free on Board ، السعر على ظهر الباخرة في ميناء التصدير) .

(7) C.I.F (قيمة الواردات "c" بميناء الاستيرادات شاملة تكلفة التأمين "I" والشحن "F") .

(8) Illicit Outflows .

(9) The World Bank Residual Model .

(10) The Hot, Narrow, Model .

(11) Private Short-term Capital Flows .

(12) Stocks .

(13) Flows .

(14) Foregone Resources .

(15) Production Boundary .

المراجع العربية

صندوق النقد العربي، 2010، المجموعة الإحصائية العربية.

المراجع الإنجليزية

Aidt, T. 2003, Economic Analysis of Corruption: A Survey, Economic Journal, Vol. 113, No. 8.

Begovic, B., 2005, Corruption: Concepts, Types, Causes, and Consequences, ECONOMICREFORM, Center for International Private Enterprise, March 21.

Bhagwati, J., 1982, Directly Unproductive Profit-Seeking, Journal of Political Economy, Vol. 90, No. 5.

Chang, H., 2002, Breaking the Mould: An Institutional Political Economy Alternative to the Neo-Liberal Theory of the Market and the State, Cambridge Journal of Economics, Vol. 26, No. 5.

Ghosh, J., 2010, What Does Wage-Led Growth Mean in Developing Countries with Large Informal Employment?, Monthly Review Foundation, 13 October, <http://mrzine.monthlyreview.org/2010/ghosh131010.html>

Clements, B., R. Hugouneng, and G. Schwartz, 1995, Government Subsidies: Concepts, International Trends, and Reform Options, International Monetary Fund (IMF), WP.95/91.

Global Financial Integrity (GFI), 2010, The Drivers and Dynamics of Illicit Financial Flows from India: 1948-2006

__________________________, 2011, Illicit Financial Flows From Developing Countries: 2000-2009

Hodgson, G., and S. Jiang, 2007, The Economics of Corruption and the Corruption of Economics: An Institutional Perspective, Journal of Economic Issues, Vol. 41, No. 4.

Hopkin, J., 2002, State, Markets and Corruption: A Review of Some Recent Literature, Journal of International Political Economy, Vol. 9, No. 3.

Kar, D. and D. Cartwright-Smith, 2008, Illicit Financial Flows From Developing Countries: 2002-2006.

Kaufmaan, D., 1997, Corruption: The Facts, Foreign Policy, Vol. 107, No. 1.

Kraay, A. and C. V. Rijckeghem, 1995, Employment and Wages in the Public Sector: A Cross-Country Study, The International Monetary Fund (IMF), WP/95/70.

Krueger, A., 1974, The Political Economy of the Rent-Seeking Society, The American Economic Review, Vol. 64, No. 3.

Levine, R. and D. Renelt, 1992, A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions, The American Economic Review, Vol. 82, No. 4.

Papava, V., 1999, Indexes of Tax Corruption, Georgian Foundation of Strategic and International Studies (GFSES), Tbilisi.

Sachs, J. and A. Warner, 1997, Natural Resources Abundance and Economic Growth, Center for International Development and Harvard Institute for International Development, November.

Shleifer, A., and R. Vishny, 1993, Corruption, Quarterly Journal of Economics, Vol. 103, No. 3.

The World Bank, 1983, World Development Report: World Economic Recession and Prospects for Recovery, Oxford University Press.

Transparency International, 2010, Corruption Reception Index.

United Nations (UN), et. al 2008, System of National Accounts.

World Development Indicators (WDI) website.

الملحق

جدول (1) فجوة التّدفقات ما بين أسعار الواردات والصادرات ما بين البلدان المصدرة والمستوردة 2008-2000
(مليون دولار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البحرين	0	0	0	0	0	0	0	0	0
جيبوتي	23	25	26	32	39	42	50	60	87
مصر	1322	1311	1492	1216	3072	2576	4351	4296	3185
العراق	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الكويت	0	0	0	0	0	0	0	0	0
لبنان	1491	112	0	0	0	0	0	0	0
ليبيا	0	0	0	0	0	0	0	0	0
موريتانيا	52	57	62	79	105	118	145	181	207
المغرب	0	0	0	0	0	3427	0	0	0
عُمان	0	0	0	0	0	0	2471	0	0
قطر	32	380	0	0	0	0	0	0	0
السعودية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
السودان	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تونس	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الإمارات	0	0	0	0	560	902	1168	1386	4304
اليمن	0	0	0	0	0	1068	0	0	0

تشير السنوات ذات القيم الصفرية إلى تلك السنوات التي تم إسقاطها لعدم توفر شروط المعايرة الذي يقتضي استبعاد السنوات التي لا يتجاوز الفرق ما بين قيمة الصفقة التجارية المسجّلة من قبل المستورد، والمصدّر عن (10%) بأسعار فوب (Kar and Cartwright-Smith, 2008).

المصدر: GFI, 2011.

جدول (2) فجوة التدفقات المالية الخارجية
2008-2000
(مليون دولار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	0	0	1943	2699	0	0	0	0	0
البحرين	984	0	0	0	0	1093	3300	1579	2725
جيبوتي	0	17	94	89	77	37	106	217	12
مصر	0	0	1686	4308	6257	0	8618	9328	4191
العراق	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
الأردن	0	663	393	802	605	0	962	0	0
الكويت	12847	8406	6183	16148	15530	29291	44312	55988	53459
لبنان	1624	1901	775	0	1974	0	2208	2012	0
ليبيا	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
موريتانيا	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المغرب	0	0	0	0	0	0	0	0	0
عُمان	0	0	1741	0	0	3673	4867	0	6241
قطر	غ.م	4923	4108	4537	9771	15382	23255	27672	47618
السعودية	9071	8182	0	34905	50744	47390	52314	59027	39877
السودان	0	0	221	1084	1002	0	0	0	1687
سوريا	0	0	0	13027	0	0	0	0	0
تونس	0	917	2476	2327	0	0	1031	1717	0
الإمارات	10206	6343	0	14561	27041	46680	70993	18793	72961

تشير السنوات ذات القيم الصفرية إلى تلك السنوات التي تم إسقاطها لعدم توفر شروط المعايرة[16] الذي يقتضي شرط سيادة حالة التدفقات المالية الخارجية[17]، بدلاً من التدفقات المالية الداخلة[18]، على الأقل لمدة ثلاث سنوات من مجموع خمس سنوات (Kar and Cartwright-Smith, 2008)

المصدر: GFI, 2011.

[16] Normalization.

[17] Outflows.

[18] Inflows.

جدول (3) تأثير الفساد المالي وفقاً لمنهجية المبالغة بقيم الواردات وتقليل قيم الصادرات

على الناتج المحلي الإجمالي لعدد من البلدان العربية

2008-2000

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
									جيبوتي:
983	848	769	709	666	622	591	572	551	الناتج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
87	60	50	42	39	32	26	25	23	التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
896	788	719	667	627	590	565	547	528	الناتج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
8.8	7.0	6.5	5.9	5.8	5.1	4.3	4.3	4.1	النسبة المئوية للتأثير (%)
									مصر:
162836	130473	107484	89686	78845	82924	87851	97632	99839	الناتج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
3185	4296	4351	2576	3072	1216	1492	1311	1322	التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
159651	126177	103133	87110	75773	81708	88359	96321	98517	الناتج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
1.9	3.2	4.0	2.8	3.8	1.4	1.6	1.3	1.3	النسبة المئوية للتأثير (%)
									لبنان:
							17650	17260	الناتج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
							112	1491	التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
							17538	15769	الناتج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
							0.6	8.6	النسبة المئوية للتأثير (%)
									موريتانيا:
3589	2838	2699	1858	1548	1285	1150	1122	1081	الناتج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
207	181	145	118	105	79	62	57	52	التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
3382	2657	2554	1740	1443	1206	1088	1065	1029	الناتج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
5.7	6.3	5.3	6.3	6.7	6.1	5.3	5.0	4.8	النسبة المئوية للتأثير (%)
									المغرب:
			59524						الناتج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
			3427						التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
			56097						الناتج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
			5.7						النسبة المئوية للتأثير (%)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
									عُمان:
		36804							الناتج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
		2471							التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
		34333							الناتج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
		6.7							النسبة المئوية للتأثير (%)
									قطر:
							17538	17760	الناتج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
							380	32	التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
							17158	17728	الناتج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
							0.2	0.01	النسبة المئوية للتأثير (%)
									الإمارات:
261348	207570	163296	133000	103784					الناتج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
4304	1386	1168	902	560					التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
257044	206184	162128	132098	103224					الناتج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
1.6	0.06	0.07	0.06	0.5					النسبة المئوية للتأثير (%)
									اليمن:
			16737						الناتج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
			1068						التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
			15669						الناتج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
			6.3						النسبة المئوية للتأثير (%)

المصدر: محتسبة بالاعتماد على:

- جدول رقم (1).
- WDI website.

جدول (4) تأثير الفساد المالي وفقاً لمنهجية فجوة التدفقات المالية الخارجية لعدد من البلدان العربية
2008-2000

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر:									
الفجوة (مليون دولار)	0	0	1943	2699	0	0	0	0	0
نسبة الفجوة من خدمة الدين			0.46	0.62					
نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية			5.9	11.5					
جيبوتي:									
الفجوة (مليون دولار)	0	17	94	89	77	37	106	217	12
نسبة الفجوة من خدمة الدين		1.70	7.83	5.56	4.27	2.31	5.04	9.43	0.48
نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية		0.29	1.20	1.20	1.20	0.48	0.09	1.93	0.09
مصر:									
الفجوة (مليون دولار)	0	0	1686	4308	6257	0	8618	9328	4191
نسبة الفجوة من خدمة الدين			0.81	1.60	2.88		3.49	3.17	1.29
نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية			1.36	4.36	4.29		9.87	8.42	3.10
الأردن:									
الفجوة (مليون دولار)	0	633	393	802	605	0	962	0	0
نسبة الفجوة من خدمة الدين		0.95	0.66	0.69	0.85		1.39		
نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية									
لبنان:									
الفجوة (مليون دولار)	1624	1901	775	0	1974	0	2208	2012	0
نسبة الفجوة من خدمة الدين	1.08	1.27	0.34		0.44		0.48	0.42	
نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية									
عُمان:									
الفجوة (مليون دولار)	0	0	1741	0	0	3673	4867	0	6241
نسبة الفجوة من خدمة الدين									
نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية			43.52				139.05		195.03
السودان:									
الفجوة (مليون دولار)	0	0	221	1084	1002	0	0	0	1687
نسبة الفجوة من خدمة الدين									
نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية			0.64	1.76	1.01				0.70

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سوريا:									
الفجوة (مليون دولار)	0	0	0	13027	0	0	0	0	0
نسبة الفجوة من خدمة الدين				27.71					
نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية				110.39					
تونس:									
الفجوة (مليون دولار)	0	917	2476	2327	0	0	1031	1717	0
نسبة الفجوة من خدمة الدين		0.65	1.66	1.43			0.40	0.68	
نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية		2.43	9.34	7.80			2.38	5.34	

المصدر: محتسبة من:

- جدول رقم (2).
- صندوق النقد العربي، 2010.

جدول (5) تأثير الفساد المالي وفقاً لمنهجية فجوة أسعار الواردات، والصادرات لعدد من البلدان العربية

2008-2000

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
جيبوتي:									
الفجوة (مليون دولار)	23	25	26	32	39	42	50	60	87
نسبة الفجوة من خدمة الدين	1.76	2.50	2.16	2.0	2.16	2.62	2.38	2.60	3.48
نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية	0.32	0.43	0.33	0.40	0.60	0.55	0.42	0.53	0.71
مصر:									
الفجوة (مليون دولار)	1322	1311	1492	1216	3072	2576	4351	4296	3185
نسبة الفجوة من خدمة الدين	0.72	0.66	0.71	0.45	1.41	1.13	1.76	1.46	0.98
نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية	0.99	1.04	1.20	1.23	2.10	2.58	4.98	3.88	2.36
لبنان:									
الفجوة (مليون دولار)	1491	112							
نسبة الفجوة من خدمة الدين	1.00	0.07							
نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية	7.45	0.46							
موريتانيا:									
الفجوة (مليون دولار)	52	57	62	79	105	118	145	181	207
نسبة الفجوة من خدمة الدين	0.62	0.77	1.14	1.43	1.87	1.81	1.59	1.49	3.28
نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية	0.24	0.21	0.18	0.31	0.55	0.58	0.76	0.52	0.66
عُمان:									
الفجوة (مليون دولار)							2471		
نسبة الفجوة من خدمة الدين									
نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية							1.20		
اليمن:									
الفجوة (مليون دولار)									
نسبة الفجوة من خدمة الدين						1068			
نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية						5.06			

المصدر: محتسبة من:

- جدول رقم (1).
- صندوق النقد العربي، 2010.

جدول (6) النتائج التقديرية لاتجاهات الفساد الضريبي في عدد من الدول العربية 2008-2007

	تقدير I_C^N	الاتجاه (أكبر أو أقل من الصفر)
الجزائر	0.9319	0<
البحرين	0.1998	0<
مصر	0.1460	0<
العراق	0.9980	0<
الأردن	0.6512	0<
الكويت	-0.1692	0>
لبنان	0.9869	0<
موريتانيا	0.9790	0<
عُمان	-0.2662	0>
قطر	0.5641	0<
السودان	0.5314	0<
سوريا	0.8840	0<
تونس	-0.1256	0>
الإمارات	0.5176	0<
اليمن	0.9804	0<

المصادر: البيانات المستخدمة في احتساب صياغة الفساد الضريبي مستمدة من صندوق النقد العربي، 2010، النشرة الإحصائية العربية، ومجموعات إحصائية عربية أخرى.

Previous Publications

No	Author	Title
API/WPS 9701	جميل طاهر	النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية : الفرص والتحديات
API/WPS 9702	Riad Dahel	Project Financing and Risk Analysis
API/WPS 9801	Imed Limam	A SOCIO-ECONOMIC TAXONOMY OF ARAB COUNTRIES
API/WPS 9802	محمد عدنان وديع بلقاسم العباس	منظومات المعلومات لأسواق العمل لخليجية
API/WPS 9803	Adil Abdalla	The Impact of Euro-Mediterranean Partnerships on Trade Interests of the OIC Countries
API/WPS 9804	رياض دهال حسن الحاج	حول طرق الخصخصة
API/WPS 9805	Ujjayant Chakravorty Fereidun Fesharaki Shuoying Zhou	DOMESTIC DEMAMD FOR PETROLEUM PRODUCTS IN OPEC
API/WPS 9806	Imed Limam Adil Abdalla	Inter-Arab Trade and the Potential Success of AFTA
API/WPS 9901	Karima Aly Korayem	Priorities of Social Policy Measures and the Interset of Low-Income People; the Egyptian Case
API/WPS 9902	Sami Bibi	A Welfare Analysis of the Price System Reforms' Effects on Poverty in Tunisia
API/WPS 9903	Samy Ben Naceur Mohamed Goaied	The Value Creation Process in The Tunisia Stock Exchange
API/WPS 9904	نجاة النيش	تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية: بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية
API/WPS 9905	Riad Dahel	Volatility in Arab Stock Markets
API/WPS 9906	Yousef Al-Ebraheem Bassim Shebeb	IMPORTED INTERMEDIATE INPUTS: IMPACT ON ECONOMIC GROWTH
API/WPS 9907	Magda Kandil	Determinants and Implications of Asymmetric Fluctuations: Empirical Evidence and Policy Implications Across MENA Countries
API/WPS 9908	M. Nagy Eltony	Oil Price Fluctuations and their Impact on the Macroeconomic Variables of Kuwait: A Case Study Using a VAR Model
API/WPS 9909	علي عبد القادر	إعادة رؤوس الأموال العربية إلى الوطن العربي بين الأماني والواقع
API/WPS 0001	محمد عدنان وديع	التنمية البشرية ، تنمية الموارد البشرية والإحلال في الدول الخليجية
API/WPS 0002	محمد ناجي التوني	برامج الأفست : بعض التجارب العربية
API/WPS 0003	Riad Dahel	On the Predictability of Currency Crises: The Use of Indicators in the Case of Arab Countries
API/WPS 0004	نسرين بركات عـــادل العلــــي	مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية

No	Author	Title
API/WPS 0101	Imed Limam	Measuring Technical Efficiency Of Kuwaiti Banks
API/WPS 0102	Ali Abdel Gadir Ali	Internal Sustainability And Economic Growth In The Arab States
API/WPS 0103	Belkacem Laabas	Poverty Dynamics In Algeria
API/WPS 0104	محمد عدنان وديع	التعليم وسوق العمل : ضرورات الاصلاح –حالة الكويت
API/WPS 0105	محمد ناجي التوني	دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصادات الأقطار العربية
API/WPS 0106	نجاة النيش	الطاقة والبيئة والتنمية المستديمة : آفاق ومستجدات
API/WPS 0107	Riad Dahel	Telecommunications Privatization in Arab Countries: An Overview
API/WPS 0108	علي عبد القادر	أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري
API/WPS 0201	أحمد الكواز	مناهج تقدير المداخيل المختلطة في الأقطار العربية
API/WPS 0202	سليمان شعبان القدسي	الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي
API/WPS 0203	Belkacem Laabas and Imed Limam	Are GCC Countries Ready for Currency Union?
API/WPS 0204	محمد ناجي التوني	سياسات العمل والتنمية البشرية في الأقطار العربية : تحليل للتجربة الكويتية
API/WPS 0205	Mustafa Babiker	Taxation and Labor Supply Decisions: The Implications of Human Capital Accumulation
API/WPS 0206	Ibrahim A. Elbadawi	Reviving Growth in the Arab World
API/WPS 0207	M. Nagy Eltony	The Determinants of Tax Effort in Arab Countries
API/WPS 0208	أحمد الكواز	السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري
API/WPS 0209	Mustafa Babiker	The Impact of Environmental Regulations on Exports: A Case Study of Kuwait Chemical and Petrochemical Industry
API/WPS 0301	Samir Makdisi, Zeki Fattah and Imed Limam	Determinants Of Growth In The Mena Countries
API/WPS 0302	طارق نوير	دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"
API/WPS 0303	M. Nagy Eltony	Quantitative Measures of Financial Sector Reform in the Arab Countries
API/WPS 0304	Ali Abdel Gadir Ali	Can the Sudan Reduce Poverty by Half by the Year 2015?
API/WPS 0305	Ali Abdel Gadir Ali	Conflict Resolution and Wealth Sharing in Sudan: Towards an Allocation Formula
API/WPS 0306	Mustafa Babiker	Environment and Development in Arab Countries: Economic Impacts of Climate Change Policies in the GCC Region
API/WPS 0307	Ali Abdel Gadir Ali	Globalization and Inequality in the Arab Region
API/WPS 0308	علي عبد القادر علي	تقييم سياسات وإستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية

No	Author	Title
API/WPS 0401	Belkacem Laabas and Imed Limam	Impact of Public Policies on Poverty, Income Distribution and Growth
API/WPS 0402	Ali Abdel Gadir Ali	Poverty in the Arab Region: A Selective Review
API/WPS 0403	Mustafa Babiker	Impacts of Public Policy on Poverty in Arab Countries: Review of the CGE Literature
API/WPS 0404	Ali Abdel Gadir Ali	On Financing Post-Conflict Development in Sudan
API/WPS 0501	Ali Abdel Gadir Ali	On the Challenges of Economic Development in Post-Conflict Sudan
API/WPS 0601	Ali Abdel Gadir Ali	Growth, Poverty and Institutions: Is there a Missing Link?
API/WPS 0602	Ali Abdel Gadir Ali	On Human Capital in Post-Conflict Sudan: Some Exploratory Results
API/WPS 0603	Ahmad Telfah	Optimal Asset Allocation in Stochastic Environment: Evidence on the Horizon and Hedging Effects
API/WPS 0604	Ahmad Telfah	Do Financial Planners Take Financial Crashes In Their Advice: Dynamic Asset Allocation under Thick Tails and Fast volatility Updating
API/WPS 0701	Ali Abdel Gadir Ali	Child Poverty: Concept and Measurement
API/WPS 0702	حاتم مهران	التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي
API/WPS 0801	Weshah Razzak	In the Middle of the Heat The GCC Countries Between Rising Oil Prices and the Sliding Greenback
API/WPS 0802	Rabie Nasser	Could New Growth Cross-Country Empirics Explain the Single Country Growth of Syria During 1965-2004?
API/WPS 0803	Sufian Eltayeb Mohamed	Finance-Growth Nexus in Sudan: Empirical Assessment Based on an Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model
API/WPS 0804	Weshah Razzak	Self Selection versus Learning-by-Exporting Four Arab Economies
API/WPS 0805	رشا مصطفى	اتفاقية أغادير: نحو بيئة أعمال أفضل
API/WPS 0806	Mohamed Osman Suliman & Mahmoud Sami Nabi	Unemployment and Labor Market Institutions: Theory and Evidence from the GCC
API/WPS 0901	Weshah Razzak & Rabie Nasser	A Nonparametric Approach to Evaluating Inflation-Targeting Regimes
API/WPS 0902	Ali Abdel Gadir Ali	A Note on Economic Insecurity in the Arab Countries
API/WPS 0903	وشاح رزاق	الأزمة المالية الحالية
API/WPS 0904	Ali Abdel Gadir Ali	The Political Economy of Inequality in the Arab Region and Relevant Development Policies
API/WPS 0905	Belkacem Laabas Walid Abdmoulah	Determinants of Arab Intraregional Foreign Direct Investments

No	Author	Title
API/WPS 0906	Ibrahim Onour	North Africa Stock Markets: Analysis of Unit Root and Long Memory Process
API/WPS 0907	Walid Abdmoulah	Testing the Evolving Efficiency of 11 Arab Stock Markets
API/WPS 0908	Ibrahim Onour	Financial Integration of North Africa Stock Markets
API/WPS 0909	Weshah Razzak	An Empirical Glimpse on MSEs Four MENA Countries
API/WPS 0910	Weshah Razzak	On the GCC Currency Union
API/WPS 0911	Ibrahim Onour	Extreme Risk and Fat-tails Distribution Model: Empirical Analysis
API/WPS 0912	Elmostafa Bentour Weshah Razzak	Real Interest Rates, Bubbles and Monetary Policy in the GCC countries
API/WPS 1001	Ibrahim Onour	Is the high crude oil prices cause the soaring global food prices?
API/WPS 1002	Ibrahim Onour	Exploring Stability of Systematic Risk: Sectoral Portfolio Analysis
API/WPS 1003	علي عبدالقادر علي	ملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في الدول العربية
API/WPS 1004	أحمد الكواز	بعض مفاهيم التدريب مع إشارة للمعالجة النظرية الاقتصادية
API/WPS 1005	بلقاسم العباس وشاح رزّاق	Taxes, Natural Resource Endowment, and the Supply of Labor: New Evidence.
API/WPS 1006	رياض بن جليلي عادل عبدالعظيم	Tourism in Arab South Mediterranean Countries: The Competitiveness Challenge
API/WPS 1007	Riadh Ben Jelili	Conventional and Corrected Measures of Gender-related Development Index (GDI):What Happens to the Arab Countries Ranking?
API/WPS 1008	أحمد الكواز	هيكل وتحديات التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة
API/WPS 1009	Ibrahim Onour	The Global Financial Crisis and Equity Markets in Middle East Oil Exporting Countries
API/WPS 1010	Walid Abdmoulah Belkacem Laabas	Assessment of Arab Export Competitiveness in International Markets using Trade Indicators
API/WPS 1011	Hadeel Abu Loghod	Do Islamic Banks Perform Better than Conventional Banks? Evidence from Gulf Cooperation Council countries
API/WPS 1012	Ibrahim Onour Abdelgadir Abdalla	Efficiency of Islamic Banks in Sudan: A Non-Parametric Approach
API/WPS 1013	Riadh Ben Jelili	Firm Heterogeneity and Productivity: The Contribution of Microdata
API/WPS 1014	رياض بن جليلي	مُلاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في دولة الكويت
API/WPS 1015	Riadh Ben Jelili	The Arab Region's Unemployment Problem Revisited
API/WPS 1101	Ibrahim Onour Bruno Sergi	Forecasting Volatility in Global Food Commodity Prices